Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

Misan Journal of Political and International Studies
Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X

Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context
E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq
Vol.(2) No. (1) June 2026
DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.02186

India's Developmental Experience: Opportunities And Obstacles

[1]Assist. Prof. Dr. Nadia Fadhil Abbas Fadle

Keywords:
Development, India, Gross Domestic Product, Obstacles, Resources.

Received:*28/1/2026*

Accepted:*15/3/2026*

Available:*22/6/2026*

Abstract:

India's developmental experience has undergone profound and complex transformations since its independence in 1947, primarily driven by the adoption of economic liberalization policies and integration into global markets. India has significantly benefited from its abundant human capital and the rapid expansion of its technology, science, and digital services sectors. Furthermore, foreign investments have played a pivotal role in comprehensive infrastructure development, thereby bolstering agricultural, industrial, and commercial growth. The diversity of natural and mineral resources, coupled with a vast domestic market, has provided crucial opportunities to stimulate both production and consumption.

The Indian developmental trajectory stands out as a distinguished model within the developing world. It represents a nation that has achieved substantial economic, scientific, and social progress, capitalizing on its material and human resources alongside influential geopolitical factors. Moreover, as the world's largest democracy, India has successfully preserved its national unity. This progressive development has been consistently coupled with economic openness since the 1970s and surging foreign direct investments.

Nevertheless, India continues to grapple with a myriad of obstacles and diverse challenges. Chief among these are widespread poverty, socio-economic stratification, and infrastructural deficits—despite the completion of major macro-projects. Additionally, rapid population growth has exacerbated environmental degradation and resource mismanagement. Externally, India faces recurrent geopolitical challenges, particularly concerning its borders with neighboring Pakistan and China.

[1] Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad(nadia.fadil@cis.uobaghdad.edu.iq)
https://orcid.org/0000-0003-1339-3694

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

التجربة التنموية في الهند بين الفرص والمعوقات

[1] أ. م. د. نادية فاضل عباس فضلي

المستخلص

شهدت التجربة التنموية في الهند تحولاتٍ عميقةً ومعقدةً منذ الاستقلال عام 1947، مع تبنّي سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح على الأسواق العالمية. وقد استفادت الهند من وفرة رأس المال البشري وتوسّع قطاع التكنولوجيا والعلوم والخدمات الرقمية. كما ساهمت الاستثمارات الأجنبية بشكلٍ كبير في تطوير البنية التحتية بمختلف مجالاتها، وفي تعزيز النمو الزراعي والصناعي والتجاري. كذلك شكّل تنوّع الموارد الطبيعية والثروات المعدنية واتساع السوق المحلية فرصةً مهمةً لدعم الإنتاج والاستهلاك.

تُعدّ التجربة التنموية في الهند من التجارب المتميزة على صعيد العالم الثالث، بوصفها أنموذجًا مهمًا لدولةٍ نامية استطاعت تحقيق تطورٍ في المجالات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية، بما تمتلكه من إمكاناتٍ مادية وبشرية وعوامل جيوبوليتيكية ساهمت بشكلٍ كبير في تطور العملية التنموية. فضلًا عن كونها أكبر دولة ديمقراطية في العالم الثالث، استطاعت الحفاظ على وحدتها الوطنية. وقد ترافق هذا التطور مع الانفتاح الاقتصادي منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، فضلًا عن تصاعد الاستثمارات الأجنبية.

ورغم ذلك، تواجه الهند جملةً من المعوقات والتحديات المتنوعة، متمثلةً في الفقر والتفاوت الطبقي الاجتماعي والاقتصادي، وضعف البنى التحتية رغم المشاريع الكبيرة المنجزة، وسوء التعامل مع البيئة والإضرار بها نتيجة النمو السكاني السريع، إضافةً إلى التحديات الخارجية التي تظهر بين الحين والآخر، خصوصًا مع جارتها باكستان، وكذلك الصين.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الهند، الناتج القومي، المعوقات، الموارد

المقدمة

عند استقلال الهند عام 1947، اتجهت القيادة السياسية والآباء المؤسسون للهند الحديثة إلى السير في طريق التنمية المستدامة، بوصفه الطريق الأمثل للحفاظ على سيادة الدولة ووحدتها الوطنية في ظل تنوّع العرقيات والقوميات والأديان واللغات. لذلك تميّزت التجربة التنموية في الهند بتنوّع السياسات العامة في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية. وبدأت الهند بالتحوّل التدريجي الهادف إلى الانتقال من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق، وكان من نتائج هذا النهج أن استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتحديدًا في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وأصبحت تُصنّف ضمن الاقتصادات الصاعدة في العالم في الألفية الثالثة.

إلا أنّ هذا التقدم واجهه، ولا يزال يواجه، معوقاتٍ وتحدياتٍ كبيرةً ومعقدة، تتمثل في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وضعف البنى التحتية، وخاصة في المناطق الريفية، مترافقةً مع تصاعد التحديات البيئية وارتفاع معدلات النمو السكاني بشكلٍ كبير. فضلًا عن التحديات السياسية والإثنية التي تؤثر قطعًا في الاستقرار الداخلي. وهذه المعوقات والتحديات تضع الحكومات الهندية المتعاقبة أمام اختبارٍ جدي يتمثل في ضرورة الاستمرار في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في جميع المجالات، من أجل المواءمة بين متطلبات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في المجتمع الهندي، وتحقيق قدرٍ معقول من العدالة الاجتماعية.

وعليه، يهدف البحث إلى تحليل التجربة التنموية في الهند من خلال الوقوف على الفرص والإمكانات التي عززت صعودها كقوة اقتصادية نامية، مثل الانفتاح الاقتصادي والتحول الرقمي، والاستفادة من القدرات السكانية الهائلة بوصفها طاقة بشرية وكفاءات قادرة على التصنيع والإنتاج. إلى جانب ذلك، يسعى البحث إلى تحليل المعوقات التي تعيق تحقيق التنمية الشاملة، بما في ذلك تحديات التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والمشكلات البيئية المتفاقمة وغيرها.

أهمية البحث:

يوضح البحث الكيفية التي ساعدت الهند في استثمار القطاعات الاساسية مثل تكنولوجيا المعلومات والتربية والتعليم العالي وتطبيقها للديمقراطية التعددية بوصفها أكبر ديمقراطية في العالم الثالث مع ابراز اهمية التجربة التنموية في الهند والتي لا يقتصر نطاق تأثيرها على الداخل الهندي بل امتد الى دورها الاقليمي والدولي في النظام العالمي، كونها قوة اقتصادية وتكنولوجية صاعدة ومؤثرة في الساحة الدولية، ويحسب لها حساب لامتداداتها ومساهمتها في المنظمات والتجمعات الاقتصادية العالمية.

اهداف البحث:

للبحث اهداف متعددة ومتنوعة تبعاً للمجالات المتعلقة بالتنمية بالهند ويمكن اجمالها بالنقاط الاتية:

1. عرض وتحليل القدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجيوبولتيكية والتي ساهمت بشكل اساس في دفع وتطوير التجربة التنموية في الهند الى الامام.
2. يهدف البحث الى تسليط الضوء على أبرز المعوقات التي واجهت وتواجه التنمية المستدامة في الهند.
3. يهدف البحث الى دراسة وتحليل عوامل نجاح التجربة التنموية في الهند.

اشكالية البحث:

تتنوع الاشكالية والتساؤلات في موضوعات متعددة الابعاد كالتجربة التنموية في الهند، فهناك انجازات كبيرة متحققة بالمقابل هناك معوقات متعددة تعيق تحقيق مديات أكثر تقدماً ويتفرع التساؤل الرئيس عن عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما هي العوامل والمتغيرات التي قادت الى نجاح التجربة التنموية في الهند؟
2. كيف اثرت السياسات العامة السياسية والاقتصادية والاصلاحات الليبرالية على مسار وديمومة التنمية؟
3. كيف استطاعت الهند من تحقيق معدلات نمو اقتصادي متصاعد في ظل المعوقات الداخلية والخارجية؟

فرضيه البحث:

فرضية البحث تنطلق من ان التجربة التنموية في الهند قد حققت تقدماً واضحاً نتيجة توافر مجموعة من الفرص والمقومات الاقتصادية والمؤسسية والبشرية والطبيعية، الا ان استمرار بعض المعوقات الاساسية مثل الفقر والتفاوت الاجتماعي والتحديات المؤسسية قد تحد من قدرتها على تحقيق تنمية متوازنة وشاملة.

منهجية البحث:

ان الهند دولة كبيرة تتمتع بإمكانيات بشرية وطبيعية هائلة يتطلب دراستها استخدام أكثر من منهج علمي ويعد منهج التحليلي الوصفي المنهج الاكثر قدرة على تحليل الواقع الهندي في مختلف المجالات المتعددة يضاف الى ذلك المنهج النظمي ودراسة المتغيرات المتعلقة بالنظام السياسي الهندي، والذي قاد الى جعل الهند في مصاف الدول المتطورة فضلاً عن استخدام المنهج التاريخي والاحصائي لتتبع مراحل تطور التنمية.

هيكلية البحث:

لقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، مع مقدمة وخاتمة واستنتاجات فالمبحث الاول تضمن المتغيرات الاساسية والفرص المتاحة للهند لنجاح تجربتها المبحث الثاني المعوقات التي تواجه التنمية في الهند المبحث الثالث تقييم التجربة التنموية الهندية.

المبحث الاول المتغيرات الاساسية والفرص المتاحة للهند لنجاح تجربتها

تعد الهند من الدول التي تتمتع بإمكانيات طبيعية وبشرية ضخمة ومتنوعة، فضلاً عن موقعها الجغرافي كشبه قارة ذات مساحة شاسعة ، مما سمح لها بالسير قدماً في تحقيق التطور التنموي الشامل على عدة اصعدة منذ استقلالها عن بريطانيا في العام 1947، لقد عملت الهند على تطوير امكاناتها العلمية والتكنولوجية في المجال المدني والعسكري التقليدي والنووي، اذ اعلنت دخولها النادي النووي في آيار من العام 1998 ورفعت شعار الاستخدام السلمي للطاقة النووية وهذا يعود للعديد من المتغيرات والفرص التي تمتلكها وهذا ما نوضحه تباعاً.

المطلب الاول: الموقع الجغرافي والاستراتيجي:

تقع جمهورية الهند في الجزء الاوسط من جنوب آسيا شمال خط الاستواء ويحيط بها بحر العرب من الغرب ومن الشرق خليج البنغال ومن الجنوب المحيط الهندي وتنفصل الهند عن اجزاء القارة الاسيوية بأعلى سلسلة جبال في العالم وهي جبال الهملايا [1]، ويقع خليج البنغال وبحر العرب على الجانبين الغربي والشرقي لشبه جزيره الهند ويتراوح امتداد الهند بين خطي عرض 3708 و 804 شمالا وخطي طول 6807 و 97,025 شرقاً، في حين تبلغ مساحتها ما يقارب 3,287,590 كم^2، والحدود الحالية للهند تتوزع من الشمال تحيطها كلا من الصين افغانستان بوتان والنيبال وتقع سريلانكا من جنوبها الشرقي ووجود مضيق بالك وتحدها من الشرق كلا من ميانمار و بنغلاديش وخليج البنغال، اما باكستان فتقع الى الشمال الغربي من الهند وتعد الهند سابع اكبر دولة من حيث مساحتها وتحتل لوحدها ما يقارب ثلث حجم القارة الاوروبية وتتكون من سبع اقاليم و 25 ولاية (2).

وكانت الهند قد استفادت من موقعها الجغرافي في التطور ودفع العملية التنموية ويمكن تلخيص اهمية موقعها الجغرافي بالنقاط الأتية (3):

1. تقع الهند وسط قارة آسيا أكبر قارات العالم واكثرها تنوع بشري
2. تمتلك الهند شواطئ ممتدة وطويلة ما يقارب 7517 كيلو متر مطلة على المحيط الهندي
3. تصنف الهند جغرافياً بكونها دولة بحرية وقارية في نفس الوقت وتتمتع بمساحة شاسعة
4. لدولة الهند حدود برية وطويلة محاذية لمجموعة كبيرة من الدول المهمة، وتمثل الهند قاعدة لانطلاق صناع القرار الهندي لبناء مكانة اقليمية والتطلع نحو العالمية، فقد منحها الموقع الجغرافي القدر الكبير على التفاعل مع محيطها الاقليمي، وموقع الهند الجغرافي وسعيها لتطوير الجانب التنموي ادى الى انفتاحها الكبير على التجمعات والمنظمات الاقليمية في أطار سعيها لان تكون القوة الاقليمية ذات المكانة المتميزة في نطاقها الاقليمي ومن أبرز هذه المنظمات والتجمعات (٤):

الفرع الأول: الهند ومنظمة شنغهاي للتعاون

حصلت الهند على العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي للتعاون في 7 حزيران 2017، إذ تسعى إلى تعزيز وتطوير الروابط مع آسيا الوسطى عبر طموحها الإقليمي العابر للحدود، ولا سيما أنها تمتلك روابط جغرافية مع دول المنطقة الغنية بموارد الطاقة. وقد جاء قبول الهند في المنظمة في ظل امتلاكها شراكات استراتيجية وقوة نووية، إلى جانب تقاطع مصالحها مع دول المنظمة.

كما تُعدّ الهند من الدول التي تشهد ارتفاعًا ملحوظًا في استهلاك الطاقة، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي، نتيجة التطور المستمر في القطاعات الصناعية والتكنولوجية. وتشير التوقعات إلى أنّ الهند ستكون بحلول عام 2030 ثاني أكبر مستورد للطاقة بعد الصين، وهو ما يعزز أهمية شراكتها مع دول منظمة شنغهاي للتعاون.

ومن الجدير بالذكر أن منطقة بحر قزوين، التي تقع ضمن نطاق نفوذ دول المنظمة، تضم أكثر من 48 مليار برميل من النفط، وما يزيد على 292 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، الأمر الذي يعزز من فرص التعاون والشراكة مع الهند. كما تمتلك المنظمة إمكانات كبيرة تؤهلها لتكون إحدى القوى الدولية الرئيسة في النظام الدولي الراهن، نظرًا لما تتمتع به دولها الأعضاء من قدرات اقتصادية هائلة وموارد طبيعية غنية.

وتبلغ مساحة الدول المؤسسة للمنظمة نحو 30 مليون كيلومتر مربع، أي ما يقارب ثلاثة أخماس مساحة قارة أوراسيا، وتساهم بما يقارب خُمس الاقتصاد العالمي، فضلًا عن امتلاكها نحو ثُمن احتياطي النفط العالمي المؤكد. كما تشكّل الموارد البشرية للدول الأعضاء أكثر من 60% من سكان العالم، إلى جانب قدراتها العسكرية، إذ تضم المنظمة أربع دول نووية كبرى، من بينها الهند.

الفرع الثاني: منظمة سارك (رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي)

تأسست منظمه سارك في 8 كانون الاول من العام 1985 في دكا عاصمة البنغال، وضمت كل من (الهند، باكستان، بنغلاديش، سريلانكا، بنبال، المالديف، بوتان) وسعت الهند من خلال عضويتها وهيمنتها على منطقه جنوب آسيا جغرافياً الى منع الدول الصغيرة في هذا التجمع من تشكيل تحالف مع الدول الاخرى في المنطقة وخارجها وسيطرتها على المنطقة اقتصادياً لما تمتلكه من مقومات القوة، وكان قد اجتمع فريق الخبراء المعني بالتكنلوجيا لتبادل المعرفة بما في ذلك ما يتعلق الطاقة والفحم في نيودلهي ما بين 29–30 آيار 2012 ، تبعه توقيع اتفاقية اطار عمل رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الاقليمي بشأن التعاون في مجال الطاقة وخصوصاً الكهرباء خلال القمة الثامنة عشرة للرابطة في كاتماندو ما بين 26–27/ في تشرين الثاني 2014 ورحب القادة بتوقيع هذه الاتفاقية وقد صادقت حكومات الهند وبنغلاديش وبوتان وافغانستان وجزر المالديف ونيبال وسريلانكا، والهند تعد جزءاً اساسياً في تنفيذ التجارة الحرة لدول جنوب آسيا وتهدف الى خفض الحواجز التجارية بين الدول الاعضاء ، كما اطلقت الهند قمراً صناعياً لخدمة دول مجموعة سارك في مجالات المناخ والاتصالات وايضاً ادارة الكوارث مع توسيع شبكات تقنية المعلومات بين الهند ودول سارك مما عزز التعاون التكنلوجي في المنطقة ،مع تأسيس جامعة جنوب آسيا لتشجيع التعاون الاكاديمي (5).

الفرع الثالث: مجموعة البريكس والهند

تأسست مجموعة البريكس في العام 2009 وضمت كل من الدول الاتية (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا) وتصنف الهند على انها عضو مؤسس في هذه المجموعة، وتنظر الهند الى هذه المجموعة كمنصة حيوية لتعزيز الاقتصادات الناشئة مع الحفاظ على سيادتها وطبقاً لموقعها الجغرافي تستطيع الاستفادة من المزايا الاستراتيجية وتعزيز التعاون في قضايا حيوية مثل التكنولوجيا وامن الطاقة وتغيير المناخ (6).

كما ويساعد البريكس الهند من تعزيز مبدأها الاساس في تكوين مكانة لائقة ومتميزة للهند ، تبعاً لما تتمتع به من امكانات وتعد الهند مجموعة البريكس المنصة الأساسية لتعزيز استراتيجيتها في السياسة الخارجية متعددة الاقطاب ، محافظة على مكانتها القيادية الكفوءة في التحالفات مع الغرب، فضلاً عن دورها المستقل القائم على تعزيز الاستقلال الاستراتيجي مع موازنة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما اكتسب نفوذ الهند في هذه المجموعة اعترافاً عالمياً لاسيما مع استمرارها في تعزيز علاقاتها مع كل من مجموعة الدول السبع واعضاء البريكس فهذا الارتباط يضع الهند كجسر دبلوماسي عبر المجالات الجيو سياسية (7).

المطلب الثاني:

السكان : يبلغ عدد سكان الهند 1.4مليار نسمة مجاورة الصين في العام 2023، وبذلك تعد من اكبر الدول من حيث عدد السكان في العالم، فمنذ استقلال الهند عن بريطانيا في العام 1947 استطاعت الهند من تحويل نفسها إلى أهم اقتصادات الدول الناشئة واتجهت الى تنمية وبناء الانسان ورفعت شعار(بناء الهند بأيدي الهنود) وقامت الحكومات الهندية المتعاقبة بعمل اصلاحات جذرية هيكلية مثل انشاء (وكالة الفضاء الهندية) ومنحت أهمية قصوى للتعليم وصناعة التكنلوجيا وتطوير مجالات الحاسوب والالكترونيات، وركزت على الاهتمام بالفرد كقيمة عليا، والذي يمثل رأسمالها البشري، كما عملت الهند على تحويل عبء عدد السكان الهائل الى غاية نحو تحقق التنمية وركزت على الانفاق والبحث والتطوير وتعزيز الشراكات مع الجامعات ومؤسسات الانتاج ومراكز البحث داخلياً وخارجياً، وتوفير فرص العمل للسكان مع زيادة حجم تدفقات

رؤوس الاموال الاجنبية (8) .، واشار البنك الاستثماري الامريكي الى ان النمو السكاني المتزايد في الهند هو وراء التقدم في مجال الابتكار والتكنولوجيا والتقنيات وزيادة الاستثمار الرأسمالي وزيادة انتاجية العمال، وما يشير إلى اعتماد الاقتصاد الهندي وتطور عملية التنمية حسب رأي الاقتصادي الهندي "غولدمان ريسيرش" ((ان الهند على مدى العقدين المقبلين ستكون نسبة الاعالة في الهند من ادنى المعدلات بين الاقتصادات الاقليمية)) اذ تقاس نسبة الاعالة في أي دولة بعدد المعالين مقابل اجمالي السكان في سن العمل والوظيفة، وتشير نسب الاعالة المنخفضة الى وجود عدد اكبر نسبياً من البالغين في سن العمل القادرين على اعالة على كبار السن والمرضى، وتوقع «غولدمان» ان الهند سيكون لديها واحدة من اقل نسب الاعالة من الاقتصادات الكبيرة على مدى السنوات العشرين القادمة (9).

وكانت الهند قد عززت التوسع في قواعد القوى العاملة وازداد الزخم الاقتصادي من خلال ما عرف بمصطلح " العائد الديموغرافي »، وهو ناتج تفوق نسبة عمل السكان في سن العمل على الفئات غير العاملة والمنتجة ، ومثلت التركيبة السكانية الفتية النشطة أهم الركائز الاساسية للنمو المستقبلي اذا ما قارناه بدول كبرى مثل الصين التي تشهد تراجع نسبي في القوى العاملة (10) ،وكان الامين العام للأمم المتحدة وخلال زيارته للهند في اكتوبر عام 2022 قد القى كلمة في المعهد الهندي للتكنولوجيا في مومباي وركز في كلمته على فرصة الهند الفريدة والمتميزة لتشكيل جدول الاعمال العالمي بوصفها لاعباً رئيساً ونموذجاً يحتذى به الآخرين وقال« باعتبارها موطناً لسدس البشرية ولأكبر جيل من الشباب في العالم يمكن للهند انجاح او افشال اجندة العام 2023 ((اهداف التنمية المستدامة)) (11).

المطلب الثالث: المقومات السياسية

كانت الهند قد اخذت في دستورها بمبدأ الديمقراطية والذي وضع في العام 1949 والذي اعتمد في كانون الثاني 1950 بالنظام الديمقراطي البرلماني، اذ يلعب رئيس الوزراء الدور الاكبر في ممارسة السلطة التنفيذية ، أما رئيس الجمهورية فيتم انتخابه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد من خلال وجود المجمع الانتخابي من الاعضاء المنتخبين في مجلس البرلمان والاعضاء المنتخبين في المجالس الشعبية للولايات، وللرئيس نائب يتم اختياره طبقاً لنفس الإجراءات المتبعة في اختيار الرئيس ويحل مكانه في حال وفاته او تقاعده او تركه لمنصبة لأي سبب حتى يتم انتخاب رئيس جديد ، اما السلطة التشريعية تتكون من مجلسين الاول مجلس الشعب ومدة المجلس ستة سنوات ، اما المجلس الثاني هو مجلس الولايات ويتم توزيع المقاعد بين الولايات داخل المجلس طبقاً للحجم السكاني لها (12).، اما السلطة القضائية في الهند تتسم بالتدرج والمركزية ويقع على رأسها المحكمة العليا، وقد كفل الدستور الهندي التمتع بالحصانات التي تمكنها من اداء عملها والهند حققت تقدماً في مؤشرات التنمية السياسية من خلال تناول الامور الأتية (13) .

الفرع الأول: الانتخابات:

تعد الهند من اكبر الديمقراطيات في العالم ، وقامت بإجراء أول انتخابات لها في العام 1951 وانتظمت الانتخابات فيما بعد بشكل دوري، ولم يعلق الدستور او تؤجل انتخابات لها ولم يمنع مطلقاً انتشار الفقر و الامية على نطاق واسع او تعدد الولايات وتساعدها او الاختلافات الطائفية والدينية واللغوية والنظام الطبقي شديد الصرامة من تنظيم الانتخابات في بلد يتكون من 28 ولاية وثمانية اقاليم وتأخذ الهند في نظامها الانتخابي بحق الاقتراع العام بجميع المواطنين، اذ يتمتع بحق التصويت كل مواطن هندي بلغ من العمر ثمانية عشر عاماً بغض النظر عن الدين والعرق والطبقة والجنس ،وتتميز الانتخابات الهندية بالنزاهة الانتخابية نوعاً ما قياساً لدول اخرى، وذلك لاحترام قواعد اللعبة السياسة وكون الانتخابات تجرى تحت اشراف لجنة قومية يتمتع رئيسها واعضاؤها بحصانات تمكنهم من اداء عملهم (14).

الفرع الثاني:

المشاركة السياسية: وضع الدستور الهندي منذ وقت مبكر من مرحلة ما بعد الاستقلال في يناير 1950 والذي شارك في وضعه وصياغته المع العقول والنخب القانونية والسياسية الهندية والذين أكدوا على مبادئ العدل والحرية والمساواة لكل مواطني الهند وتميز الدستور الهندي بمرونته وقدرته على التكيف وملائمة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الإطار الديمقراطي (15).

وطبقاً للدستور الهندي كان قد أكد ونص على سبعه مبادئ رئيسة هي (16)

1. الهند دولة ديمقراطية برلمانية
2. الهند دولة اتحادية.
3. الهند جمهورية.
4. للهند دستور مكتوب
5. الهند عضو في دول الكومنولث
6. ٦الهند دولة علمانية
7. الهند دولة الرفاهية.

وما يمكن ملاحظته أن البناء المؤسسي على الصعيد الرسمي في الهند للسلطة السياسية على المستويين المركزي او مستوى الولايات اسس على النظام الديمقراطي وبمراعاة التعددية والتنوع التي يتضمنها المجتمع الهندي، اذ ان الدستور عمل على استيعاب كافة القوى السياسية والاجتماعية في إطار مؤسسات النظام السياسي وطبقاً لإدارة التنوع بحيث لا يكون هناك تهميش واقصاء لكن هذا لم يمنع حدوث نزاعات متعددة في تاريخ الهند (١7).

الفرع الثالث: التعددية الحزبية: تعد من أهم المؤشرات الاساسية للتنمية السياسية

تضم الهند اليوم أكثر من 550 حزباً سياسياً، وهذه الاحزاب متعددة من الناحية الفكرية والطبقية والاجتماعية والدينية والاقليمية وتقسم عادة هيئة الانتخابات هذه الاحزاب الى ثلاث قوائم وهي احزاب قومية واحزاب اقليمية واحزاب مسيحية واهمها حزب المؤتمر الهندي وحزب بهاراتيا جاناتا بارتي والحزب الشيوعي الماركسي وجاناتا دال وغيرهم (18)، ومن المؤكد ان الهند تأخذ بنظام التعددية ويشترط لتكوين الحزب حصوله على 3 ٪ من الاصوات كحد أدني على المستوى القومي أو على المستوى المحلي (19).

وكان قد انتهى بشكل واضح حقبة سيطرة الحزب الواحد او ما كان يعرف «بحزب المؤتمر الهندي» فقد سيطر لسنوات طويلة على المشهد السياسي والذي كان مسؤولاً مسؤولية تامة عن مركزية السلطة، ولكن حدثت متغيرات ادت الى فقدان قاعدته الشعبية وخسارته في الانتخابات المحلية لعام 2003 ، مما لم يمكنه من استلام السلطة لوحده، أي تشكلت حكومة ائتلافية في الانتخابات للبرلمان الفيدرالي في العام 2004، وقد ادى تحول الهند من نظام خاضع لسيطرة حزب واحد الى نظام متعدد الاحزاب الى تقوية وتعزيز الفيدرالية ، فقد تمكن التحالف الوطني الديمقراطي الذي يقوده حزب" بهارتيا جاناتا الوطني" من تحقيق نجاح ساحق في تلك الانتخابات على سبيل المثال بفضل تشكيل تحالف كبير ضم اكثر من ٢٠ حزباً من الاحزاب الصغيرة وهو ما يشير الى تطور التنمية السياسية في الهند (20) .

المطلب الرابع: الجانب الاقتصادي

اعتمدت التنمية الاقتصادية في المدة الممتدة ما بعد الاستقلال الى عقد التسعينيات من القرن الماضي، على ما يعرف بمركزية الدولة الهندية والاقتصاد الموجه ، وسعت الهند بكل قدراتها آنذاك، الى تحقيق الاكتفاء الذاتي مع وضع قيود وحواجز تجارية مشددة وصارمة ، فقد فرضت الهند ضوابط متعدة، وشروط على الاقتصاد المحلي والأوضاع المالية، وفي ذات الوقت وضعت شروطاً لتكوين بيروقراطية ذات كفاءة ومهنية عالية، مما مكن الحكومة من ادارة العملية التنموية والصناعية والتطويرية ، والنموذج التنموي لم يكن مخصص على اساس التصدير للأسواق الخارجية وانما داخلية ، بينما ركزت على السوق الداخلية الهندية ، فانصب تركيز الحكومات الهندية على تحقيق قفزة انتاجية ضخمة وسريعة ، وليست نوعية للصناعة الهندية، ولم يستطع هذا المسار التنموي تحقيق تنمية حقيقية للبلاد، وتعد الهند غنية بمواردها المتنوعة، اذ تتنوع

الجغرافية الطبيعية فيها ما بين الغابات الاستوائية والصحراء وتعد الارض والانهار والغابات من اهم مواردها الطبيعية اذ تشكل نسبة ما يقارب 54,3% من اراضيها قابلة للزراعة، كما انها تمتلك المياه العذبة وتغطي مساحة الغابات ما يقارب 21,6 من مساحته الهند الكلية ، فضلاً عن غناها بالثروات المعدنية المهمة من حديد خام وفحم وبوكسيت ونحاس وغاز طبيعي وذهب وفضة، وهناك صناعات الغزل والنسيج والاسمدة ومعدات النقل والكيمياويات واجهزة الحاسوب، وهذه الثروات تؤهلها للتنافس العالمي، لكنها لازالت غير مستغلة استغلالاً دقيقاً وبالشكل الامثل (21) ومر التطور الاقتصادي الهندي بمراحل (22)

الفرع الأول: مراحل التطور الاقتصادي للهند بعد الاستقلال

١- **المرحلة الاولى:** مرحلة الاقتصاد الموجه: اعتمدت الهند بعد الاستقلال نموذج اقتصادي بقيادة رئيس الوزراء آنذاك "جواهر لال نهرو" وقد استمر هذا النموذج منذ بداية عقد الخمسينيات حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي واستند على الاسس الآتية:

أ- وجود مستويات عالية من الادخار والتوفير من اجل تشجيع الاستثمار لمستويات عليا.

ب- تبنى السياسيات الاقتصادية الحمائية والقيود الصارمة، بهدف حماية المنتج المحلي والصناعات الناشئة.

ج- تبني بدائل للاستيراد من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي دون الاعتماد على الخارج في كل شئ.

د - الانحياز لصالح الصناعات الثقيلة للتنمية وبناء البنية التحتية والصناعات الثقيلة.

هـ-توسيع فرص العمل والحياة للطبقات المهمشة في المجتمع الهندي الطبقي.

2. **المرحلة الثانية:** مرحلة الاصلاحات الاقتصادية:

اخذت الهند في تبني توجهات اقتصادية تميزت بالليبرالية وحرية السوق، والتوسع في الانفاق الحكومي رغم انها اثرت ايجابياً في معدلات النمو الاقتصادي، لكنها كانت مترافقة بعجز واضح في ميزانية الدولة والحساب الجاري لميزان المدفوعات، ففي العام 1991 بلغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات 10 مليار دولار أو ما يعادل 3% من الناتج الوطني الخام ، وبدأت نقطة التحول في الاقتصاد الهندي بعد تولي " نارسيماراو" رئاسة الحكومة الهندية في آذار 1991 ، وتم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض بقيمة 1.7مليار دولار، وبذلك خضعت الحكومة الهندية مالياً الى شروط المؤسسات المالية والدولية وتحت اشراف مباشر من صندوق النقد الدولي والعمل بموجب اتفاقية التكييف الهيكلي في العام 1991 (23)

وتلخصت عناصر الإصلاح الاقتصادي بما يأتي (24)

1. رفع سريع للقيود المفروضة على الاستثمار الاجنبي
2. الغاء نظام التراخيص الصناعية
3. تقليل القيود على الواردات والصادرات
4. تقليص عدد كبير في الصناعات التابعة للقطاع العام.
5. التأكيد على امكانية التحويل الحر للروبية الهندية بالحساب الجاري في مدة خمس سنوات
6. اصلاح القطاع المصرفي والمالي مع وضع قواعد جديدة للاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية.

وكان للتحولات التدريجية التي قامت بها الحكومات الهندية المتتابعة وخاصة منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي دور كبير في التركيز على الجوانب الاتية منها تحرير الاقتصاد والعولمة والخصخصة واستهداف خلق بيئة اكثر تنافسية في الاقتصاد المحلي والعمل على رفع القيود التي تحد من تحرر وانطلاق الصناعة وتوجيه اهتمام كبير لتحسين الانتاجية مع منح القطاع الخاص مساحة اكبر في الاقتصاد الهندي و الدخول إلى مجالات لم يكن مسموحاً للقطاع الخاص العمل فيها واقامة مشاريع ، او ان تتوسع وعادة ما تتغير الاولويات التنموية بحسب الخطط المطروحة (25)

وما يمكن التأكيد عليه مع استمرار الخصخصة في مفاصل ومؤسسات الدولة المختلفة في الهند ودخول الاستثمارات الاجنبية، اصبحت مع السنين واحدة من اهم القوى الاقتصادية الصاعدة والتي تشكل ربما مستقبلاً تهديداً لا يمكن تجاهله للقوى الدولية، بعد ان استطاعت من التنافس مع الصين في النمو الاقتصادي، واصبحت الاقتصاد المرتبة عشرين ضمن اقتصاديات الدول، بحسب احصائيات منظمة التجارة العالمية، واحتلت الهند ايضاً المرتبة السابعة عالمياً من حيث الناتج المحلى والاجمالي، فضلاً عما اشرنا اليه سابقاً انها عضو مؤسس في مجموعة دول «البريكس»، إذ بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي 2025 تريليون دولار حسب احصائيات عام 2016 على سبيل المثال (26).

وكان قد ساعد صعود دول شرق آسيا في إعادة صياغة نظرية التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول التي تعمل على تعزيز وتطوير خططها التنموية، وهذه النظريات لم تكن بعيد عن فكر الزعماء الهنود واثناء زيارة «مانموهان سينغ» وهو سياسي واقتصادي هندي معروف الى كوريا الجنوبية في العام 1989 صدم من حقيقة تطور هذه الدولة والتي كانت غير متطورة سابقاً وتقف مع الهند في نفس مستواها على هذا الصعيد في العام 1945، ولكن استطاعت كوريا الجنوبية من مضاعفة الدخل الفردي ليتجاوز نظيره الهندي بنحو عشر مرات في ذلك الوقت.

الفرع الثاني: تأكيد الحكومات الهندية على اهمية الاصلاح

اصبح الاصلاح الاقتصادي هو السياسة الرسمية للهند، بغض النظر عن الحزب أو الائتلاف الحزبي الحاكم واصبح هناك دعم للامركزية بالهند واعطاء الولايات صلاحيات كبيرة في مجال الاقتصاد وتطويره ، وفي اعقاب صدور التعديلين الدستوريين المرقمين 74/73 لعام 1992 ومن النتائج الايجابية التي حققتها الهند من تبنيها لسياسة الإصلاح الاقتصادي، اصبحت في مقدمة الدول التي حققت معدلات نمو مرتفعة في ناتجها المحلي الاجمالي بنسبة تتراوح في المتوسط بين 8٪ مع مضاعفة متوسط دخل الفرد بها نحو ثلاث مرات خلال المدة من العام 1991 – 2008 على سبيل المثال اذ زاد من 340 دولاراً إلى 1070 دولاراً وتقليل معدل خط الفقر بها الى 28.6٪ من السكان وتخفيض معدل الامية بها 34٪ (28)

وفي العام 2010–2011 حققت الهند نمو اقتصادي مرتفع بين7–7.5 ٪ وبذلك عدت من اعلى دول التنمية الاقتصادية في العالم ، اذ قادت الزيادة الكبيرة في توسيع حجم الطبقة الوسطى والمستهلكة ، وسجل الاقتصاد الهندي نمواً يقدر 6.5% في السنة المالية 2024–2525 و8.2% في السنة المالية 2023–2024 ، وكان المكتب الوطني للإحصاءات في الهند قد نشر في 7 كانون الثاني 2026أن الاقتصاد الهندي من المتوقع أن يسجل نمواً ما يقارب 7.4% في السنة المالية المنتهية في مارس آذار 2026، متجاوزاً التوقعات الحكومية التي تراوحت بين 6.3% و6.8% وهذا الارتفاع (29).

كما نجحت السياسة المالية في الهند وذلك بتخصيص صندوق الدعم المالي برأسمال ما يقارب ٥٠ مليون دولار وقدم الدعم الحكومي إلى المشاريع الصغيرة بما يقارب 65 الف دولار والمشاريع المتوسطة بتكلفة 750 الف دولار مع توظيف عدد كبير من الايدي العاملة لما يقارب17 مليون عامل وزيادة مطردة في الانتاج الصناعي بما يقارب50% من حجم الانتاج الصناعي وذلك بعد تشريع قانون حماية المشاريع المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى الاعفاءات الضريبية وتوزيع المشاريع على الاقاليم الهندية بشكل عادل لدعم التنمية فيها لتشكل المركز الثاني من حجم الموارد بعد الزراعة (30) .

وكانت الهند قد تمكنت من اثبات وجودها على ساحة العلاقات الدولية ولتصبح احدى الدول المهمة للعب دور اقليمي أكثر فاعلية للأسباب الاتية (31)

1. يعد الاقتصاد الهندي من بين أسرع الاقتصاديات العالمية نمواً منذ تنفيذ استراتيجية الاصلاح الاقتصادي.
2. ارتفاع مستوى تقدم صناعة تكنولوجيا المعلومات والتقنيات، وتزايد القدرات التنافسية على مستوى الاقتصاد العالمي.
3. تمتلك الهند قدرة فائقة وكبيرة على جذب الاستثمارات الخارجية لتحتل المرتبة العاشرة حسب تقرير الاستثمار العالمي.
4. اتباع الهند لسياسة برغماتية في التعامل مع الدول الاقليمية والدولية تسعى من خلالها الى استغلال علاقاتها خدمة لمصالحها القومية العليا.

المطلب الخامس: المقومات العسكرية

تمتلك الهند اليوم مقومات عسكرية بنوعيها التقليدي والنووي ، وجاء هذا التطور في الميادين العسكرية نتيجة لطموح الهند الاقليمي والدولي وبالتالي حصلت الهند كقوة عسكرية على مكانة مرموقة بين دول العالم ، فهي تمتلك قدرات عسكرية كبيرة تشمل جيشاً كبيراً وقوات ضخمة برية وجوية وعسكرية ،مع امتلاكها ترسانة واسعة من المدرعات والدبابات والطائرات المقاتلة والسفن ، كما تعتمد على قاعدة صناعية عسكرية متنامية ، وعلى الصعيد النووي طورت الهند سلاحاً نووياً منذ العام 1998 ودخلت الى النادي النووي واصبحت من الدول المالكة للسلاح النووي .

الفرع الأول: المقومات العسكرية التقليدية

تعد الهند اليوم في المرتبة الرابعة عالمياً ضمن تصنيف اقوى الجيوش العسكرية، كما يبلغ عدد افراد جيشها 1,5مليون عنصر، وخصصت الهند ما يقارب 75 مليار دولار للميزانية العسكرية خلال العام 2024، و للهند اكبر قوات برية على مستوى العالم ، اذ تضم نحو 3.700 دبابة قتالية من بينها الدبابة المحلية ارجون الى جانب دبابات من طراز T-90T72 الروسية الصنع ، ورغم ان طراز الأسلحة التي تمتلكها الهند اقل تطوراً من الدول الغربية، الا ان الكم العددي والانتشار الجغرافي يعكس الطموح الدفاعي المتزايد للهند في ظل بيئة جيوسياسية بالغة التعقيد (32).

وفي جانب القطعات البحرية تمتلك الهند اسطول بحري كبير ومتطور، يتضمن حاملة طائرات و12مدمرة موجهة بالصواريخ مع امتلاكها لأحدى عشر فرقاطة موجهة بالصواريخ و16 غواصة هجومية، أما في المجال الجوي فما زالت الهند تملك طائرات قديمة تعود إلى أيام الإتحاد السوفيتي السابق من طائرات ميغ – 21 وايضاً توجد أكثر من 100 طائرة ميغ 29 في الخدمة مع القوات الجوية الهندية، وتمتلك أكثر من 260 طائرة سو – 30 للهجوم الارضي وهي روسية الصنع (33).

وتعد الهند رابع اكبر سلاح جوي على مستوى عموم العالم والتي تتكون من اكثر من 1531 طائرة مروحية عسكرية و 537 طائرة هليكوبتر هجومية و19 اسطول من الناقلات وتشترك مع روسيا في برنامج تطوير الطائرات الحربية من الجيل الخامس، كما ان الهند ابرمت اتفاقين الاول مع روسيا الاتحادية لإنتاج اكثر طائرات الشبح المقاتلة تطوراً ، والثاني مع فرنسا لشراء 36 طائرة مقاتلة فرنسية وغواصات من طراز رافال من الجيل الرابع بقيمة 8.7 مليار دولار في العام 2021 ، ليصبح التعاون الامني البحري- الجوي يشكل جانباً مهماً من الشراكة الاستراتيجية بين الهند وفرنسا إذ اكد الجانبان على التعاون في المجالات الدفاعية (34).

الفرع الثاني المقومات العسكرية النووية

اما في المجال النووي فتعد الهند في طليعة الدول التي اهتمت بالعلوم والتكنولوجيا اذ ركز رئيس وزرائها الراحل " نهرو" على وجوب تقديم الدعم الكافي للقاعدة التكنولوجية واهمية التنمية وخصوصاً بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، واكد ان للهند دوافع استراتيجية للسياسة النووية الهند تعتمد على المعايير الآتية (35).

1. لا تطور ولا تنمية بعيداً عن المشاريع النووية.
2. امتلاك السلاح النوري يجعل الهند ذات فاعلية أكبر على مستوى السياسة الخارجية.
3. امتلاك السلاح النووي ينعكس ايجابياً على استقلالية القرار السياسي.
4. امتلاك السلاح النووي يحقق متطلبات الامن القومي ذي المفهوم المزدوج القائم على اساس البناء الدفاعي والهجومي.
5. ان مصداقية الضمانات النووية التي تقدمها الدول الكبرى لازالت ضعيفة فيما يتعلق بالصين والباكستان.
6. ان الهند تجد نفسها أخلاقياً ومعنوياً مدعوة لحماية الدول الصغيرة في نطاق جنوب آسيا.

ويحظى قطاع الطاقة النورية للأغراض السلمية في الهند باهتمام كبير بسبب عدد سكانها الهائل، وبهدف تلبية الطلب المتصاعد من الكهرباء مع ضرورة تقليل الانبعاثات الغازية المضرة للبيئة بوصف نيودلهي على سبيل المثال من أكثر دول العالم تلوثاً بيئياً، وكشفت الموازنة المالية لسنة 2026 عن خطة لا نشاء (هيئة للطاقة النووية للبحث والتطوير) لما يعرف بالمفاعلات المعيارية الصغرى او الصغيرة (36).

كما أن الهند تخطط لمضاعفة قدرة الطاقة النووية لديها الى22.8 غيغا واط بحلول السنة المالية لعام 2032 ، وكانت وزيرة المالية الهندية " نيرمالا سيثارامان"، قد وضعت اهدافاً لتطوير ما يفوق 100 ميغاواط من الطاقة النووية في العام 2047 ، واكدت ان الهند ستعيد النظر بقانون الطاقة الذرية لسنة 1962 وقانون اخر هو قانون المسؤولية المدنية عن التوابع والاضرار النووية لسنة2010 ،وذلك من إجل تسيير دخول الشركات الاجنبية المتخصصة في مجالات توليد الطاقة الكهربائية من مفاعلات الطاقة النووية، وسيرتكز تسريع الاستثمار، واضافة القدرات في القطاعات القائمة على التمويل والتقنية على مدى سهولة وسرعة التحاق العديد من اللاعبين الدوليين إلى قطاع الطاقة، ومديات التنسيق الذي يسود العمل بين القطاعين العام والخاص، ولذلك نجد الهند تهتم اهتماماً كبيراً بالأمن الطاقوي للسير في طريق التنمية وبالتالي حددت المنظور الهندي للأمن الطاقوي بالمنطلقات الاتية (37) .

اولاً: أمن الامدادات والموثوقية: وتعني القدرة على توفير الطاقة اللازمة وتحييد المخاطر المحتملة والمستقبلية.

ثانياً: طاقة اقتصادية: ويقصد بها القدرة على توفير طاقة مقبولة وفعالة من حيث الكلفة الاقتصادية لكل المعنيين أي الحكومة والصناعة.

ثالثاً: الوصول الى الطاقة: وتعني القدرة على توزيع الطاقة بأسعار في متناول الجميع.

رابعاً: الاستدامة: وتعني القدرة على امتلاك مزيج مستدام ومراقبة الانبعاثات الغازية على المدى البعيد.

خامساً: الاستقلالية الطاقوية: الوصول الى التحرر من التبعية للخارج طاقوياً ربما بحلول العام 2030.

المطلب السادس: المقومات التكنولوجية

تعد الهند اليوم من الدول المتطورة تكنلوجياً، فسوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الهند يقدر بمبلغ 273,50 مليار دولار امريكي في العالم الحالي ومن المتوقع ان يصل الى 421.59 مليار دولار أمريكي في غضون 5 سنوات مسجلة نمو سنوي يقدر بـ 9.04% خلال مدة التوقعات، ويتم تقدير سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بناء على اجهزة وبرامج وخدمات تكنولوجيا المعلومات التي توفرها المنظمات في الدولة ومع التحول الرقمي في الهند أصبح سوق تكنولوجيا المعلومات الهندي أكثر تنوعاً (38).

وتشكل اليوم صناعة تكنولوجيا المعلومات احد الركائز الاساسية لاقتصادها تساهم بنسبة بين 8–10% من ناتجها المحلي الاجمالي، وقد تطورت هذه الصناعة لتصبح واحدة من ابرز القطاعات الاقتصادية تدعمها شركات هندية عملاقة مثل «تاتا» للخدمات الاستشارية (TCS) و انفوسيس و بيرو والتي اسهمت بشكل كبير في ترسيخ مكانة الهند بوصفها رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووفر هذا القطاع ملايين من فرص العمل للشباب الهنود معززاً التنمية الاجتماعية ورافعاً مستوى المعيشة لشريحة واسعة من السكان وفيما يلي التطرق لاهم الشركات التكنلوجية في الهند والتي اسهمت اسهاماً كبيراً في دفع عملية التنمية الى الامام وفي مقدمة الشركات التي قادت عملية التنمية المستدامة في الهند شركة تاتا والتي تعود كمجموعة الى العام 1868 وتتضمن المئات من الفروع نذكر بعضها (39):

المطلب الأول: المواد الكيمياوية المتطورة في الهند نموذج مقر الشركة في ولاية مومباي وتتضمن

أ. تاتا سواتش

ب. شركة تاتا للمواد الكيماوية في قارة اوروبا

ج. (شركة مقادي صودا)

د. أدفينوس ثيرا بيوتيكس مقرها في بنغالور، وهي منظمة بحثية تركز على التطوير والتنمية للصناعات الدوائية، والصناعات الزراعية في مجالات التكنولوجيا الحيوية.

هـ. تاتا للأصباغ

ثانياً: تصنيع السلع الاستهلاكية سريعة التبادل

أ. شركة ديكور كازا

ب. شركة تاتا للسيراميك

ج . ثاني أكبر مصنع عالمي للشاي وما تعرف بمنتجات تاتا الاستهلاكية،

د. شركة تاتا لتصنيع الملح

هـ. شركة الهملايا للمياه المعدنية

و. شركة تاتا للشاي

ثالثاً: في مجال الطاقة

أ. شركة Hooghly Met Coke and Power

ب. شركة جامشيد بور للمرافق والمؤسسات الخدمية

ج. شركة Tata Power تعد أكبر شركات الطاقة في مجال القطاع الخاص والمعروفة بهذا الاسم في الصناعة الهندية، وتمد مدينة مومباي العاصمة التجارية، بالطاقة الكهربائية، وارسالها الكهرباء للضواحي الشمالية للعاصمة نيودلهي.

هـ. شركة تجارة تاتا للطاقة (Tata Power Solar) وهي أحد المشاريع المشتركة بين شركة تاتا للطاقة الشمسية وشركة بريتيش بتروليوم، وهناك شركة ميكروماكس شركة هندية متخصصة في إنتاج الهواتف النقالة مقرها في جور جاون قرب دلهي في الهند وتوجد الالاف الشركات التقنية والتكنلوجية والاتصالات.

ويعود تفوق الهند الكبير في مجال التنمية الى اسباب تتراوح بين ارتفاع مستوى التعليم والبنية التحتية والابتكار ويمكن تلخيصها تباعاً (40):

الفرع الأول: التعليم

إن تجربة التعليم الأساس في الهند قد مرت منذ بدايتها بالعديد من المتغيرات التي أثرت في مفهومها ومجالاتها وبدأت من مراحل مبكرة ، ومن منظور ايجابيات هذه التجربة أنها حققت تعليماً إلزامياً لمدة ثماني سنوات، يقدم باللغة القومية، ويدور حول فكرة العمل اليدوي المنتج، ويرتبط بحياة الأطفال وظروف بيئاتهم، ويساعدهم على اكتساب القيم والاتجاهات الايجابية نحو المواطنة والعمل، والحكومة الهندية التزمت بموجب الدستور بالتعليم الالزامي المجاني لكل أطفال الهند من سن 6 سنوات إلى سن 14 عاما، وعلى الأخص الأطفال الذين ينتمون إلى الفئات الفقيرة، وهو ما أكدته السياسة القومية للتعليم المعدلة عام 1986 م، وبرنامج العمل الملحق بها عام 1992 ، وتقوم السياسة القومية للتعليم المعدلة عام 1986 م وبرنامج العمل الخاص بها والذي وضع عام 1992 بتنفيذ برنامج يسمى برنامج التعليم الابتدائي يتم تنفيذه في المقاطعات بهدف تعميم التعليم الابتدائي، استجابة للتطورات الدولية في التسعينيات ونص الدستور الهندي الصادر في عام 1950 م في المادة 45 على أن الدولة سوف تقدم في عشر سنوات من صدور هذا الدستور تعليما مجانياً الزامياً لكل الأطفال في الهند من سن السادسة إلى سن الرابعة عشرة، وقد أخذت الحكومة تبذل الجهود الكبيرة للتوسع في التعليم ، وتلعب سياسات التعليم في الهند دوراً اساسياً في انشاء قواعد مهنية وتقنية للشباب في مجال تكنلوجيا الالكترونيات والمعلومات، اذ تمتلك نظاماً تعليمياً متميزاً، يؤكد على مواكبة احدث التطورات خاصة في علوم الحاسوب ، فالجامعات والمعاهد الفنية والتقنية تقدم برامج تعليمية ذات مستويات عالية الدقة والجودة في مجالات مثل علم الحاسوب وهندسة الالكترونيات والبرمجيات ، مما يمكن الطلبة من الحصول على المهارات اللازمة للدخول في حقول تكنلوجيا المعلومات وقد اسست ودعمت الحكومة الهندية 23 معهداً متخصصاً في تعليم تكنلوجيا المعلومات بما يقارب 880 مليون دولار ما بين عامي 2016 – 2017 على سبيل المثال واستفاد من الدعم ما يقارب 11 مليون طالب .

الفرع الثاني: البنية التحتية

تعد البنية التحتية لأي دولة قضية اساسية لتعزيز وادامة صناعة تكنلوجيا التقنيات والمعلومات، اذ تركز على جودة خدمة الشبكة الدولية للأنترنيت بشكل رئيس مع ضمان استقرار سرعتها ، ففي الهند شهدت السنوات الاخيرة تطورات كبيرة من خلال التوسع في شبكة الانترنيت مع الحرص على زيادة سعة تبادل البيانات وتعزيز نوع الاتصالات وجودتها مع تغطية للمناطق البعيدة والنائية ، ويوجد حالياً اكثر من 900 مليون مستخدم للأنترنيت مما وضعها كثاني اكبر دولة فيما يتعلق بعدد المستخدمين للنت بعد جمهورية الصين ، وكان اطلاق المشروع الكبير المعروف « بالهند الرقمية » في العام 2015 أحد الاسباب الرئيسة لاعتماد شبكة الانترنيت السريع مع توفر ما يعرف بشبكة الجيل الرابع بتكلفة واطئة ثم تلاه الجيل الخامس وقد ساهم ذلك في تكوين وخلق بيئة ملائمة لتنمية وتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات.

كما ان تحول الهند نحو الليبرالية كان قد سرع من وتيرة نمو المعلوماتية، بالإضافة الى صادرات البرمجيات في الهند، ومع ذلك فان المراقب الحيادي للمعلوماتية الهندية استنتج ان الهند ما تزال جديدة في سوق المعلوماتية وامامها طريق طويل لتقطعه مثل ان يصبح من الممكن عدها لاعباً مهماً في المضمار العالمي، وتعد أكثر المجالات الواعدة هي تصدير البرمجيات اذ نالت الهند اعترافاً كبيراً كبلد يمكن اختياره لتطوير البرمجيات المخصصة وصيانتها وخاصة بعد الولايات المتحدة الأمريكية (41).

المطلب الثاني: الابتكار

في ظل التطورات العلمية في العالم، تعد الهند أحد الدول المتقدمة في وضع استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي تهدف الى ترسيخ النمو الاقتصادي وتحسين النتائج الاجتماعية في مختلف القطاعات وهي (42).

اولاً: القطاع الاقتصادي: دخلت التكنلوجيا في القطاع الاقتصادي في الهند وهو عامل مهم وحديث يدفع باتجاه تعزيز العوامل التقليدية وهي العمل، ورأس المال، والابتكار.

ثانياً: القطاع الاجتماعي: تعد تقنية الذكاء الاصطناعي تقنية تحويلية قادرة على مواجهة مجمل التحديات الاجتماعية، اذ انه يعمل على تطوير وتحسين مجالات الرعاية الصحية بشكل عالي الجودة والعمل على تقديم استشارات آنية للمزارعين من أجل تعزيز الانتاجية، فضلاً عن تسهيل النمو المالي الشامل من المساهمة الفاعلة في تأسيس وبناء المدن الذكية وهذا بالطبع ما يتماشى مع فلسفة الحكومة الهندية التنموية والعمل على توزيع عوائد الذكاء الاصطناعي على نطاق كبير ويحسن بالتأكيد من جودة حياة المواطن.

واكد «راجنات سينغ» وزير الدفاع الهندي في العام 2025 في خطابه في المعهد الهندي للتكنلوجيا "انه يتوقع ان تصل قيمة صناعة التكنلوجيا في الهند الى 350 مليار دولار بحلول عام 2030 مدفوعة بالابتكار والتحول الرقمي والمبادرات الحكومية التي تعزز التقدم التكنولوجي، إذ شهد الاقتصاد الرقمي في البلاد نمواً هائلاً خلال العقد الماضي مدعوماً بتطورات رئيسية في مجال الذكاء الاصطناعي وتصنيع اشباه الموصلات والأمن السيبراني والاتصالات بتقنية الجيل الخامس"، كما شهدت الهند ازدهاراً في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات منها الرعاية الصحية والزراعة الى التكنولوجيا المالية والدفاع (43).

الفرع الأول: رؤية الهند لعام 2030 فيمكن تلخيصها بالنقاط الآتية (44).

1. البنية التحتية المادية والاجتماعية: وتركز على تطوير البنية التحتية المادية كالطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والممرات المائية الداخلية الى جانب البنية التحتية الاجتماعية بتوفير مسكن لكل أسرة لكي تعيش في بيئة نظيفة صحية وآمنه وفي ظل نظام تعليمي عالي الجودة.
2. الهند الرقمية: اي تصل الهند الرقمية الى كل ركن من اركان الاقتصاد وكل مواطن هندي.

3. الهند النظيفة والخضراء: التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية وطاقة المد والجزر وغيرها، وتحقيق امن الطاقة الهندي وتقليل الاعتماد على الواردات مع تعزيز استخدام السيارات الكهربائية غير الملوثة للبيئة.
4. التصنيع الريفي: توسيع نطاق التصنيع الريفي باستخدام التقنيات الصناعية الحديثة بالاعتماد على «اصنع في الهند» وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.
5. الانهار النظيفة: تنظيف الانهار وتوفير مياه الشرب الآمنة لجميع الهنود باستخدام تقنيات الري الدقيق.
6. المحيطات والساحل: استغلال امكانات الخط الساحلي الطويل للهند لضمان ونوعية حياة أفضل لعدد كبير من الناس الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
7. الفضاء: تطورت الهند في مجالات الفضاء واصبحت منصة لأطلاق الاقمار الصناعية في العالم وهي هدفت الى ارسال رائد هندي الى الفضاء في العام ٢٠٢٢.
8. الاكتفاء الذاتي في انتاج الغذاء: تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتحسين الانتاجية الزراعية مع التركيز على الغذاء العضوي.
9. الصحة: انشاء نظام صحي وشامل مع دعم البنية التحتية الصحية.

في ضوء ما تقدم نجد أن المتغيرات الجغرافية في الهند تلعب دوراً مهماً عبر تنوع الموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجي الذي يدعم التجارة والنقل، واسهم الى حد كبير في الاستقرار السياسي النسبي والاصلاحات المؤسسية في تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي ، كما دعمت الثورة التكنلوجية خاصة في قطاع المعلومات والاتصالات والتحول نحو اقتصاد المعرفة وزيادة الانتاجية، وعلى الصعيد العسكري ساعدت القدرات الدفاعية وتطوير الصناعات العسكرية في تعزيز الامن والاستقرار الداخلي، اما اقتصادياً فقد ادى تنوع القطاعات من الزراعة الى الصناعة والخدمات الى خلق قاعدة تنموية واسعة اجتماعياً وتعليمياً مما اسهم في الاستثمار في التعليم وبناء رأس المال البشري في توفير كوادر مؤهلة قادرة على دعم مسار التنمية المستدامة .

المبحث الثاني: المعوقات التي تواجه التنمية في الهند

على الرغم من الانجازات التي حققتها الهند على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والعسكرية وتحديداً منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي، اذ انبرت الحكومات الهندية المتتالية على اعطاء العملية التنموية الاولوية في الخطط الاستراتيجية الحكومية ولكن رغم ذلك تواجه التنمية في الهند العديد من المعوقات التي تحد من مسارها التنموي ، في مقدمتها التفاوت الاقتصادي الكبير بين المدن والريف ، كما يشكل النمو السكاني المرتفع ضغطاً على الموارد والخدمات الاساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية ، وتعد مشكلة الفقر والبطالة في بعض الولايات الهندية من اكبر المعوقات الاجتماعية التي تعرقل تحقيق تنمية متوازنة .

المطلب الأول: هناك جملة من المعوقات التي يمكن ادراجها كما يأتي:

1. مشكلة عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية : مازالت تعاني الهند من مشكلة عدم المساواة والتي تتضمن أبعاداً متنوعة تشمل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في الثروة والدخل تبعاً للتقسيم الطبقي والجندر، والتي تخلق الفوارق الكبيرة في المجتمع الهندي، اذ تعبر المعلومات الرسمية عن الفقر بشكل واضح عن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية سواء اللامساواة على اساس النظام الطبقي الذي يتضمن ملايين المهمشين والمنبوذين او بين الجماعات الدينية المتنوعة أو بين الولايات المختلفة أو من المناطق الحضرية والريفية، اذ تعمقت مشكلة عدم المساواة بعد تبني السياسات الليبرالية الجديدة وتبني الاصلاحات الاقتصادية اذ اعترفت الحكومة الهندية بتزايد عدم المساواة في وثيقة الخطة الخمسية الحادية عشرة 2007 – 2012 على سبيل المثال (45)، ورغم ان الهند تعد خامس اكبر اقتصاد في العالم وتضم عدد من المليارديرات اكبر من اي بلد في العالم باستثناء الصين والولايات المتحدة الامريكية ولكنها تتمتع بأدنى مؤشر للتنمية البشرية (46).

وهذا المؤشر السابق يقع ضمن الدول العشرين ولا يعود الفقر في الهند إلى الافتقار للثروة فقط بل يرجع إلى التوزيع غير المنصف والعادل للثروات نتيجة التمييز والاقصاء والاستغلال , كما ان استمرار القمع والظلم قد ساهم في استمرار دورات الفقر، وفيما يتصل بعدم المساواة بين الجنسين، اذ تشكل النساء العاملات اكثر من 25% فقد جاء اضطهاد المجتمعات المسلمة على وجه الخصوص من بين المخاوف التي اثيرت حقبة زعامة رئيس الوزراء " ناريندرا مودي " وصاحب هذا الاضطهاد الافقار اذ أصبح المسلمين افقر المجاميع الدينية على الاطلاق اذ لا يمتلكون سوى 8% من اجمالي الأصول الوطنية (47).

2. المعوقات السياسية : الفساد معضلة مزمنة في الهند وبالتالي يقوض الثقة في الحكومة والمؤسسات الديمقراطية ، كما تعاني الدولة من مستويات عالية من عدم المساواة في الدخل والثروة والتي قد تؤدي الى اندلاع الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي ، ويشكل الفساد المالي مترافق مع سوء استخدام السلطة والمحسوبية امراض مستعصية في السياسة الهندية ، اذ تميزت التجربة الهندية بهذا الشكل نتيجة لاستمرار بقاء حزب المؤتمر الهندي السنوات طويلة في السلطة مع غياب الرقابة السياسية الفعالة فقد انطلقت لسنوات الأصوات الناقدة للفساد لحزب المؤتمر الهندي، وكذلك عند صعود القومية الهندوسية بزعامة حزب بهاراتيا جاناتا بقيادة " ناريندرا مودي في العام 2014 شكل وجودة تحدياً للديمقراطية العلمانية اذ توجه اتهامات لهذا الحزب بتشجيع التمييز ضد الاقليات الدينية وخصوصاً المسلمين مما يقلص المساحة المخصصة لحرية التعبير وتقويض استقلال المؤسسات الدستورية وبالتالي يمثل ذلك تراجع للديمقراطية والتنمية السياسية (48).

3. المعوقات الامنية: هناك تهديدين رئيسيين للهند الأول يتعلق بالتهديدات الامنية التقليدية والتي تتضمن القضايا العسكرية التقليدية بين دول المنطقة اما البعد او التهديد الثاني فيرتبط بالتهديدات الامنية غير التقليدية وهي الارهاب وازمات الموارد والمياه والقضايا الصحية والأمن الغذائي والبشري والتدهور البيئي (49).

في الواقع تقع الهند في بيئة أمنية خطرة وصعبة اذ يمتلك خصومها مثل الصين والباكستان قدرات وجيوش كبيرة يتم تطويرها بسرعة، كما ان للهند مشاكل معقدة مع باكستان أبرزها المشاكل الحدودية وقضية كشمير، فضلاً عن ان التنافس الاقليمي بين الهند والصين ومزاحمة الاخيرة لمناطق نفوذ الهند يعد من أبرز التحديات الامنية (50).

٤- ارتفاع معدل البطالة : نشرت" جامعة بريمجي، الهندية تقرير يوضح ارتفاع مستوى البطالة في الهند العام 2019 وانه ارتفع للضعف قياساً بالعام 2011 وترتفع نسبة البطالة بين حملة الشهادات العليا والشباب، وانتقدت أحزاب المعارضة الهندية رئيس الوزراء " ناريندا مودي" في ولايته الاولى الذي سعى للفوز بمدة حكم جديدة بسبب عدم الوفاء بتعهده بتوفير 10 ملايين وظيفة جديدة كل عام ، وهو الوعد الذي دفع ملايين الشباب الى انتخاب حزب بهاراتيا جاناتا الذي قاده في الانتخابات العامة في العام 2014، وطبقاً لمنظمة رابطة الإصلاحات الديمقراطية المعنية لمراقبة الانتخابات في الهند فأن توفير فرص العمل الجيدة يأتي على رأس أولويات الناخبين في الهند صاحبة أسرع الاقتصادات الكبيرة نمواً في العالم (51) .

ويلاحظ ارتفاع مستويات البطالة في الهند بسبب تضرر نشاطات التوظيف اثناء وبعد جائحة كورونا وهذا ما نشرته وكالة بلومبرغ الألمانية وطبقاً لبيانات صادرة عن مركز مراقبة الاقتصاد الهندي وهو شركة ابحاث خاصة، فان نسبة البطالة في اب 2021 ارتفعت الى 32.8 من أدني مستوى لها منذ شهور (52).

كما أظهر تقرير لمنظمة العمل الدولية ان 83% من الشباب في الهند عاطلون عن العمل في القطاعات الرسمية، ولا يجدون عملاً ضمن الاقتصاد الذي تشرف عليه الدولة الهندية وجاء هذا التقرير في العام 2024، اذ تؤثر نسب البطالة المرتفعة على كافة طبقات المجتمع الهندي وهو يعد أكبر التحديات التي تواجه عملية التنمية في الهند (53).

٥- الفقر: يعد الفقر من اهم المعوقات المتفاقمة بالهند على الرغم من ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي، فالفقر بالهند واضح من خلال عدم القدرة على تسجيل الأطفال للدراسة في المدارس الحكومية وايضاً عدم القدرة على تحمل الرعاية الصحية، ويرى الباحث" راسل سينج" والمتخصص

بالاقتصاد الأسيوي ان معدلات النمو الهندي المرتفعة واتاحة مزيد من الفرص الجديدة امام المواطنين لم يكن متكافئ من الناحية الجغرافية ، اذ تعد الهند مركزاً لربع فقراء العالم على الاقل ، كما أن ما يقارب من 60٪ من سكان الارياف يمكنهم الوصول الى المرافق الصحية ويوجد اكثر من 364 مليون نسمة يعانون حرماناً شديداً في المجالات الصحة والتعليم والتغذية والصرف الصحي (54) .

٦- معوقات الاستقرار : رغم الأداء الجيد للاقتصاد الهندي الا ان طموح الهند للتحول الى اقتصاد متميز عالي الدخل مازال يصطدم بالتحديات الداخلية والخارجية فعلى المستوى الدولي ما زالت تعاني من بيئة اقتصادية غير مواتية بفعل تصاعد التوترات الجيوسياسية والحمائية مما يضعف تدفقات الاستثمار والتجارة ،ويقيد قدرة الاقتصاد على استثمار العولمة كقوة دفع للنمو، اما داخلياً فيظهر الذكاء الاصطناعي لسوق العمل اذ يقدر صندوق النقد الدولي ان 26% من الوظائف معرضة للتأثر بهذه التقنيات بينما12% مهدد بالاستبدال ما يستدعي تعزيز القوى العاملة (55).

فيما سبق رأينا ان التنمية في الهند تواجه معوقات معقدة ابرزها عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية بالهند مما يحد من عدالة توزيع الثروة والخدمات ، كما تعيق البطالة والفقر قدرة فئات واسعة على الاندماج في النشاط الاقتصادي المنتج ، كما تؤثر التحديات السياسية وضعف التنسيق المؤسسي في كفاءة تنفيذ السياسات التنموية ، اضافة الى تشكل القضايا الامنية والنزاعات المحلية عامل ضغط كبير على الاستقرار والانتاج والاستثمار ، وتظهر مشكلات البنية التحتية والتعليم والصحة والنقل كعوائق امام بناء رأس المال البشري ، ورغم ذلك تظل فرص النمو قائمة اذا ما تم تعزيز الحوكمة والاصلاحات الشاملة.

المبحث الثالث: تقييم التجربة الهندية في التنمية

تعد الهند انموذجاً بارزاً وناجحاً لتطور العملية التنموية منذ استقلالها في العام 1947 والى يومنا هذا، وكانت هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تضافرت وافرزت هذا النجاح على الرغم من المعوقات والتحديات المستمرة التي تواجهها ويمكن تقييم التجربة التنموية في الهند عبر العديد من النقاط:

المطلب الأول: اعتماد تجربة التخطيط والخطط الخمسية تأثراً بالتجربة السوفيتية:

التجربة السوفيتية اعتمدت على وضع خطط خمسية وهي عبارة عن برامج اقتصادية مركزية شاملة تقوم الدولة بتنفيذها ، وقد اخذت العديد من الدول في العالم هذا النهج ومنها جمهورية الهند، اذ اطلقت أول خطة خمسية مباشرة بعد الاستقلال عن المملكة المتحدة في سنة ١٩٤٧ واعتمد رئيس الوزراء "جواهر لال نهرو" وحكومته على سياسة التخطيط وادارة الدولة مركزياً للقطاعات والمؤسسات الاقتصادية العامة بجميع المجالات، مع اهتمام اقل بالقطاع الخاص والاعتماد على سياسة الاكتفاء الذاتي وتدخل الدولة بشكل واسع وبمركزية شديدة في النشاطات الاقتصادية ، والاعتماد بشكل كامل على القطاع العام ، وقام نهرو بأنشاء اول لجنة تخطيط في الهند من خلال امر تنفيذي في 15 آذار 1950 ، وكلفت اللجنة بصياغة وتنفيذ سلسلة من الخطط الخمسية لتعزيز عملية نمو مستدامة ذاتياً وارساء نمط اشتراكي للمجتمع الهندي ،مع تقليل عدم المساواة ، واكدت الخطة الاولى من العام 1951- 1956 على سبيل المثال على الاستثمارات في الصناعات الاساسية والثقيلة من الحديد والصلب والتعدين ومن ثم اطلاق اكثر من 30 مشروعاً صناعياً اساسياً في القطاع العام وهنا كانت بداية التنمية الحقيقية في الهند، الى ان جاء العام 1991 ودخلت الهند مرحلة التحول الى الاقتصاد الحر والخصخصة وزيادة دور القطاع الخاص واتسمت هذه المرحلة بالانفتاح الاقتصادي والغاء القيود على الاستثمارات ورأس المال الاجنبي وتملك الاجانب في قطاعات اقتصادية ونما الاقتصاد الهندي بشكل كبير وارتفع متوسط دخل الفرد ومتوسط عمر الاشخاص (56) .

المطلب الثاني نجاح التجربة التنموية في الهند ارتبط بالموروث التاريخي والتجارب القديمة : ارتبطت بداية التنمية في رؤية ((المهاتما غاندي)) اتجاه مقاومة الاحتلال البريطاني للهند والتي تمحورت على فلسفة الاعتماد على الذات اقتصادياً وزيادة فرص التوظيف لأبناء الهند من خلال تبنى فكرة المشاريع الصغيرة، واستمر اهتمام القادة الهنود تباعاً بدعم المشاريع الصغيرة بعد الاستقلال حقبة ((نهرو)) ويرجع هذا الاهتمام

لرغبة الحكومات الهندية في تشجيع هذه النوعية وتنميتها كإحدى الوسائل التي تواجه الفقر والبطالة المتفاقمة، فالصناعات الصغيرة والمشاريع المتعلقة بها ، تقدم اكبر عدد ممكن من فرص العمل بعد قطاع الزراعة مباشرة من هنا جاءت التنمية في الهند فقد احتلت هذه النوعية من المشاريع مكاناً بارزاً في الاقتصاد الهندي الى يومنا هذا (57) .

الفرع الأول تعددت اشكال الدعم الحكومي في الهند وتركزت في عدة محاور (58).

أ- الحماية: اصدرت الحكومة في الالفية الثالثة وخلال العقدين الماضيين قراراً بتخصيص 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة مع كيانات وشركات أكبر منها، مع السماح للصناعات والشركات الكبيرة بتصنيع السلع والبضائع المخصصة للصناعات والشركات الصغيرة على شرط تصدير أكثر من 50 % من انتاجها للخارج ما يعني تحسين وضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري وتوفير سيولة من العملة الصعبة وتطوير صناعة البرمجيات.

ب-التمويل: اتاحت الحكومات الهندية امام مجمل المشروعات الناشئة والصغيرة فرص الحصول على قروض ائتمانية بنسبة فوائد منخفضة الى حد كبير وذلك لتلبية حاجاتها التمويلية مع توفير السيولة المطلوبة وبآجل مناسب.

ج -توفير البنية الاساسية لمثل هذه المشروعات: في مقدمتها واهمها التدريب والتطوير فيما يتعلق بمهارات التكنولوجيا والادارة العامة واقامة المشاريع والمجمعات الصناعية، فضلاً عن تقديم المساعدة في التسويق واقامة الروابط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على ان يكونوا صناعات داعمة ومعززة للشركات الكبرى.

د-الاشراف: الحكومة الهندية تقوم بالأشراف على هذه المشروعات من خلال ما يسمى بجهاز الصناعات الصغيرة والريفية والذي يهدف الى التخطيط وتنفيذ السياسة القومية في مجالات التنمية وكذلك تعظيم دور مثل هذه المشروعات في الاقتصاد الهندي.

هـ – الدعم التكنولوجي: قامت الحكومة الهندية بأنشاء صندوقاً لتقديم المساعدة على تطوير التكنولوجيا التي تخص المشاريع الصغيرة وتحسين مستوى العمالة وتقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات.

و- اقامة المجمعات الصناعية: والتي ترتكز على توفير البنية الاساسية للمشروعات الصغيرة من خلال تأسيس الشركات والمجمعات الصناعية الكبرى، والتي تتضمن شبكات توزيع المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي ومراقبة آثار التلوث على البيئة وانشاء البنوك والطرق ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية.

الفرع الثاني: تقييم الامم المتحدة للتنمية بمجالاتها في الهند

اشاد الامين العام للأمم المتحدة " انطونيو غوتيرش" في أكتوبر 2022 اثناء زيارته للمعهد الهندي للتكنولوجيا في مدينة مومباي على ان فرصة الهند الفريدة والمتميزة بوصفها موطناً لسدس البشرية ولأكبر جيل من الشباب في العالم يمكن للهند انجاح وافشال اجندة العام 2030 أي اهداف التنمية المستدامة (59).

وأوضح في تقييمه ان نجاح الهند في ترجمة أهداف التنمية المستدامة الى افعال سيعني الفرق بين النجاح والفشل لما يصل إلى نصف اهداف التنمية المستدامة عالمياً وهو أكثر بكثير من اي بلد اخر وقال غوتيرش ((ان علاقة الامم المتحدة مع الهند في مجال التنمية هي عبارة عن شراكة ذات اتجاهين من تبرعات الهند بالأدوية والمعدات واللقاحات في ذروة الجائحة الى مساعدتها الانسانية وتمويل التنمية لأفغانستان وسريلانكا يزيد تأثيرها على المسرح الدولي والهند اليوم الشريك المقرب والمفضل للأمم المتحدة)) (60).

وكان رئيس الوزراء الهندي" ناريندرا مودي" قد القى كلمة في قمة المستقبل والتي انعقدت في نيويورك في 23 ايلول 2024 أكد فيها ((ان نجاح الانسانية يكمن في قوتنا الجماعية وتكاتفنا لا في ساحة المعركة وان الاصلاحات في المؤسسات العالمية ضرورية للسلام والتطور العالمي)) (61).

واكدت المحللة الاميركية البرفسور " جنيفر سكوبا" ((انه لا يمكن استنباط العديد من الاشياء بشأن مستقبل الهند من حيث حجم السكان فحسب، ولكن يجب الاحاطة بشكل اكثر عمقاً في الديموغرافية ، اذ يظهر لنا ان قادة البلاد في حاجة للتحرك وبسرعة لتحقيق الاستفادة الكبرى من التكوين السكاني وزيادة فرصة الهند لتسريع وتعزيز نمط النمو الاقتصادي)) واضافت ((ان الهند ستبقى دولة فتيه نسبياً ، وربما يقود ذلك لتوفير فرص عمل اكثر مستقبلاً، كما تتمتع الهند بظروف لجني العائد السكاني والمتمثل في تطوير وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من نسب اعلى من العاملين في سن العمل اذا ما تم تطبيق السياسات الحكومية الصائبة والاستثمار الامثل في الموارد البشرية)) .(62)

الفرع الثالث: دور القيادة في تزايد القوة الاقتصادية الهندية

خططت وسعت القيادات الهندية ان يكون القرن الحادي والعشرون قرناً هندياً وذلك بتوظيف امكاناتها وسعيها للظهور بمظهر المدافع عن حقوق دول الجنوب فى اطار منظمة التجارة العالمية والوقوف بوجه محاولات الشمال لفرض معاييره الخاصة بالتجارة اذ يعد "مانموهان سينغ" مهندس عملية الإصلاح الاقتصادي وهو وزير مالية في حكومة "ناراسماراو" (1991–1996) وكذلك رئيس الوزراء الحالي : "ناريندرا مودي" مثل وصوله إلى السلطة في العام 2014 والى يومنا هذا اطلق مبادرة (صنع في الهند) والذي سعى الى تحويل الهند الى دولة رائدة في تصنيع السلع العالية الجودة بالمقاييس العالمية وبما يوفر وظائف لملايين الهنود (63). ، وكان للمهاجرين الهنود دوراً كبيراً في دعم التنمية وفقاً لرؤية القيادة الهندية ، اذ بقيت الهند لسنوات طويلة تنظر وتفكر بالكفاءات المهاجرة على أنها خسارة كبيرة للدولة وفقدان واستنزاف للثروات البشرية ، ولكن فيما بعد تحولت إلى استثمار بعيد المدى ، اذ توجه قسم كبير من العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة الى دول الخليج العربي لقلة عدد السكان والايدي العاملة هناك وبعد ارتفاع اسعار النفط فتحولت الهند الى مصنع الموهوبين الذين يتولون منصب المدير التنفيذي في الشركات العالمية الكبرى ، وسعى الهنود للحصول على قدر كبير من التعليم الاكاديمي العالي وهذا هو السبب الرئيس بالاعتماد عليهم في المناصب القيادية في الشركات العالمية مثل شركة مايكروسوفت و شركات ماستر كارد كما في السعودية والامارات وقطر والكويت (64).

في ضوء ما تقدم تعد تجربة الهند في مجال التنمية نموذجاً مركباً يجمع بين النجاحات الهيكلية والتحديات البنيوية ، فقد استطاعت الهند كما رأينا سابقاً من تحقيق نمو اقتصادي متسارع وتنويع قاعدتها الانتاجية خاصة في قطاعات التكنولوجيا والخدمات والصناعات الدوائية مما عزز قدرتها التنافسية عالمياً، كما اسهمت الاصلاحات الاقتصادية والانفتاح التدريجي على الاسواق في جذب الاستثمارات وتحفيز الابتكار وريادة الاعمال ، في المقابل مازالت التنمية غير متوازنة جغرافياً واجتماعياً ،اذ تستفيد بعض الاقاليم والفئات اكثر من غيرها ، ومازالت الهند تواجه معوقات معقدة متمثلة بالبنية التحتية والبطالة وضعف جودة الخدمات وخاصة في المناطق الريفية ،كما تمثل الضغوط السكانية والبيئية من اهم العوائق امام استدامة النمو في الهند على المدى البعيد.

الخاتمة

بعد استقلال الهند في العام 1947 كانت الهند دولة زراعية ومعظم سكانها من الارياف ويمتهنون الزراعة الى ان فكرت القيادات السياسية في الهند الى السير في طريق التنمية ووضع الهند في مسارها الصحيح ،ويعد الزعيم "جواهر لال نهرو" اول من اهتم بتقدم وتنمية الهند بمختلف المجالات وخاصة الاقتصادية ، اذ تبنى النموذج الاشتراكي الديمقراطي مع هيمنة الدولة على القطاعات المتنوعة ، وكانت الحكومة الهندية قد ركزت على التخطيط المركزي من خلال الخطط التنمية التنموية الخمسة وحققت العديد من التطورات في مجال التنمية المستدامة ، واستمرت الهند بتحقيق قفزات مهمة في هذا المجال بتبنيها النظام الاقتصادي الليبرالي وفيما يلي التوصل الى استنتاجات فيما خلص اليه البحث يمكن ادراجها بالنقاط الاتية :

1. سعت الهند الى تطوير قطاعي الصناعة والزراعة لتحقيق توازن بين القطاعات الاقتصادية.

2. كانت الهند قد حققت تقدماً ملحوظاً في مسار التنمية خلال العقود الاخيرة، خاصة في قطاعات الصناعة والتكنلوجيا والخدمات والبنى التحتية، ومع توسع قطاع تكنلوجيا المعلومات والخدمات الرقمية واسهم ذلك في تعزيز مكانة الهند في الاقتصاد العالمي.
3. اسهمت الاصلاحات الاقتصادية والانفتاح على الاسواق العالمية في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات
4.يشكل التطور في مجالات التعليم والذكاء الاصطناعي والابتكار التكنلوجي عاملاً مهماً في دعم وتعزيز التحول نحو اقتصاد أكثر تنافسية.
5.تسعى الهند الى تعزيز مكانتها الدولية كقوة اقتصادية مهمة في النظام الدولي من خلال توسيع شراكاتها الاقتصادية.
6. توسعت الهند في بناء المدن الذكية والتي تشهد نمواً صناعياً وعمرانياً متسارعاً.
7. برزت الهند كقوة صناعية في مجال الصناعات الدوائية.
8.لعبت الكفاءات البشرية وعدد السكان الهائل في دعم الابتكار والتنمية.
9. لاتزال هناك تحديات اجتماعية واقتصادية مثل الفقر والتفاوت الطبقي والاجتماعي وتمثل أحد اهم المعوقات للعملية التنموية.

Sources

1.Salma Soudani, "The Rise of India in the International System According to the Composite National Capabilities Index and the National Security Index," Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Kasdi Merbah University – Ouargla, Algeria, 2018, p. 9

2.Boujdi Boubaker, "The Rise of India and its Repercussions on Security in the South Asian Region," Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of 8 May 1945, Guelma, Algeria, 2019, p. 65

3.Ibid., p. 65

4.Khaled Fahmy Abdel-Tawab, "The Growing Role of India in the Asian Continent," *Afaq Asiya* Journal, State Information Service, Arab Republic of Egypt, Vol. 7, No. 11, 2023, pp. 105-106. See also: Abdel-Haq Dahman, "The Upcoming Eastern Alliance: The Shanghai Cooperation Organisation and the Move Towards *Globalization,"* *Arab Policies* Journal, Arab Center for Research and Policy Studies,* Doha, No. 12, January 2015, p. 95.

5. Alaa Abdel Wahab Abdel Aziz, New Actors: India's Role in the International System: Opportunities and Challenges, Hammurabi Journal, Issue 27-28, Year 6, Summer/Autumn 2018, pp. 112-113. See also: Energy Transport Science and Technology https://www.saarc-sec.org/index.php/areas-of-cooperation/energy-transport-science-technology Elly Syaharani, The role of India in the formation of the south Asian association for regional cooperation SAARC ,Satmata journal of Historical Education Studies,vol3,No.1,2025.93-97.

6.India's Role in the BRICs: Navigating the Balance in a Changing World https://www.isas.nus.edu.sg/paper/indias-role-in-the-brics

7.Archana Rao, Why BRICs Matter and India's Strategic Role in the Multilateral Grouping, India Briefing, from Dezan Shira and Associates, October 28, 2024, p. 8

8.Fadawi Amina, "A Classification of Human Development Indicators in India During the Period 1990-2022," Namaa Journal of Economics and Commerce, Faculty of Economic Sciences and Commerce, Faculty of Sciences, Al-Taysir, University of Jijel, Algeria, Volume 8, Issue 2, December 2024, p. 151. See also: Juging Yang, "India: Developmental Challenges Faced by the Modern Economy," Friedrichstraße Special Issue Article, Friedrichstraße, Berlin, 2023, p. 104 9.India is on the path of development and aims to be the second largest economy in the world by 2075 http://www.alwaght.net/ar/news. 2023

10.Ashraf Shehab, The Indian Model of Development: Promising Opportunities Hindered by Sustainability Challenges https://ektesady
ahram.org.eg/News/6378aspx
11.Secretary-General: India is home to one-sixth of humanity and a country with a unique opportunity to advocate for the causes of the Global South, UN News
https://news.un.org/ar/story/2022/10/1114257
12.Abdel Rahman Abdel Aal, India, in a group of authors, The Relationship between Democracy and Development in Asia, Center for Asian Studies / Cairo University, 1997, pp. 530-531
13. Ibid., p. 531. See also: Emad Qaddoura, The Indian General Elections: Voter Trends and Influencing Factors, Reports, Al Jazeera Center for Studies, Doha, April 2014, p. 2
14.Abdel Rahman Abdel Aal, op. cit., p. 532
15.Nada Mohamed Rizk, The Role of Political Reform in the Democratic Transition Process in India from 2004 to 2015, Arab Center for Research and Studies, Egypt https://www.acrseg.com/41341
16.Palmer Norman, The Political System in India, translated by Mohamed El-Khatib, Franklin Printing and Publishing Foundation, Cairo, 1965, pp. 134-151
17.Federalism in Indian Polity: Significance, Features... Read more at: https://vajiramandravi.com/upsc-exam/federalism-in-indian-polity
19.Nadia Abu Zaher, "A Look at Pluralism in India: How the Indian Federation Managed It," Al-Hikma Journal for Historical Studies, Al-Hikma Center for Research and Studies, Algeria, Volume 3, Issue 3, 2015, p. 88.
19.Abdul Rahman Abdul Aal, previously cited source, p. 533
20.Nadia Abu Zaher, previously cited source, p. 46
21.Firdous Muhammad Ibrahim, "Development Policies in India during the Period (2009-2021)," Afaq Asiya Journal, State Information Service, Egypt, Issue 14, 2024, p. 95. See also: Bouhadda Sarah and Belhamiti Amal, "India's Role in the BRICS Group as an Emerging Power in the International System," in a group of authors, India: The Emerging International Power: Dimensions and Challenges, Arab Democratic Center, Berlin, 2018, p. 37.
(22) Nawal Abdo, Economic Development in India: Between Internal Challenges and International Economic Requirements, PhD dissertation, Faculty of Political Science, International Relations, University of Algiers, 2022, p. 117.
23.Ibid., pp. 127-128
Ibid., p. 128 24.
25.Dina Qassem, Development Planning in India: A Look at the Past and Future Prospects, Egyptian Journal of Development and Planning, Cairo, Vol. 27, March 2019, p. 216.
(26) Lazhari Zawawid and Abdeljalil Tawahir, The Role of Economic Diversification in Supporting Competitiveness and Achieving Development: The Indian Experience as a Model, Excellence Journal for Economic and Administrative Research / Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Amar Telidji University - Algeria, 2018, p. 254.
27.Petras Osterevishios and John Bozeman, The Indian Economy: Role and Future in a New World Order, in a group of authors in India: Factors of Rise and Challenges of Ascent, Arab Scientific Publishers, Beirut, 2010, p. 88.
28.Abdel Rahman Abdel Aal, Decentralization and Development in India, in a group of authors in Decentralization and Development in the Asian Experience, Center for Asian Studies, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2011, p. 217.

(29) See: India's Economic Growth Projected to Reach 7.4% in Fiscal Year 2025-2026. Online link: https://cnnbusinessarabic.com/sectors/1133413/
See also: Najah Kazim, India: A Spark of Development Beneath the Ashes of Poverty, Dar Al-Hikma, London, 2013, pp. 119-120.

30.Quoted from Kamal Abdullah Al-Jaf, "India's Development Strategy 2020 and the Possibility of Benefiting from the Experience in Roads," Journal of the Iraqi University, Research and Studies Center at the Iraqi University, Volume 65, Issue 2, February 2024, p. 508.
31.Ibid., pp. 508-509
32.Muhammad Malik, Here's What We Know About India and Pakistan's Military and Armament Powers. Online link: https://arabi21.com/story/1677874
33.Estimates of Global Nuclear Warhead Stockpiles: India and Pakistan Possess Conventional and Nuclear Power https://arabic.cnn.com/world/article/2025
34.Marwan Salem Ali, India's Smart Power Strategy and Its Implications for Regional and International Performance, Hammurabi Journal of Studies, Iraq, Issue 54, 2025, p. 90
35.Nadia Fadil Abbas Fadle, Indian-Pakistani Relations and the Impact of Nuclear Weapons Possession, Arab Publishing and Distribution, Cairo, 2022, pp. 95, 103
36.Nawar Subh, Nuclear Energy in India: How Will It Produce 100 GW by 2047? https://attaqa.net/2025/02/19
37.The same source. See also: Abdul Qader Dandan, Energy Security Challenges and the Future of India's Rise in Power: Problems and Responses, in a collection of authors in the book, India: The Rising International Power: Dimensions and Challenges, Arab Democratic Center, Berlin, 2018, p. 165.
38.The Information and Communications Technology Industry in India: Size and Share Analysis: Growth Trends and Forecasts (2024-2029)
https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/india
39.See: Marwan Samour, Made in India: The Business Directory of Leading Indian Companies, https://foulabook.com/ar/book/
See also: Emerging Technologies in India: From Software Power to Future Growth
https://www.arabic.awazthevoice-in/opinion
40.See: Zaheer Ahmed Abdul Ahad, The Development of the Education System in the Republic of India and the Factors Influencing it, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, University of Babylon, Issue 38, April 2018, p. 395. See also: Mo'men Moussa, A Major Leap in Information Technology: Lessons from India, Egyptian Center for Thought and Strategic Studies https://ecss.com.eg/43591
41.Romila Thapar, India in the Third Millennium, translated by Muhammad Khair Nadman, Riyadh, 2011, p. 429
42.Zeina Malek Oraibi, How Artificial Intelligence is Reshaping the Landscape of Digital Competition: Analyses and Opinions, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Iraq, October 2025, p. 3.
43.Al-Bilad Newspaper, Riyadh, March 10, 2025
44.Nawal Abdo, Economic Development in India: Between Internal Challenges and International Economic Requirements, PhD Dissertation, Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers, 2022, pp. 239-240
45.Ibid., p. 218

46.Mustafa Shalash, The Challenge of Poverty in India, Eurasian Studies Center, Journal of Arab-Eurasian Affairs, Cairo, p. 3.

47.Ibid., p. 4.

(48) See: Zaki bin Madardash, A Window on India: Growth, Democracy, and the Future https://www.independentarabia.com/nod/2024

See also: Boujdi Boubaker, previously cited source, p. 80

49. Ibid., p. 81

50.Ibid., pp. 234-235

51.Asharq Al-Awsat Newspaper, London, April 17, 2019

52.Asharq Al-Awsat Newspaper, London, September 1, 2021

53.India: More than 80% of young people are unemployed. Scientific link: https://www.france24.c

54.Nawal Abdo, previously cited source, p. 222

55.Ashraf Shehab, The Indian Model of Development: Promising Opportunities Hindered by Sustainability Challenges, Al-Ahram Economic, online link: https://ektesady.ahram.org-eg/News/6378

56. See: Father of Indian Economic Planning https://testbook.com/articles/father-of-planning-commission

See also: Dina Qassem, previously cited source, pp. 215-216.

57.Samir Zuhair Al-Sous, Some Successful International Experiences in the Field of Developing and Improving Small and Medium Enterprises, Ministry of National Economy, Palestinian Authority, Policies, Analysis and Statistics, Qalqilya Governorate, 2010, p. 28

58.Lazhari Zawawid and Abdul Jalil Tawahir, previously cited source, pp. 203-252. (59) Secretary-General: India is home to one-sixth of humanity and has a unique opportunity to champion the causes of the Global South. https://news.un.org/ar/story/2022

60.Ibid

61.Prime Minister Modi at the Future Summit. https://www.indianewsnetwork.com/ar/2024

Jennifer Dabs Scopa, India: Three Factors Boosting Economic Growth.62 https://www.erembusiness.com/economy

63.Wafaa Lotfy, Emerging Asian Powers in the International System: India as a Model, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo, Vol. 24, No. 1, January 2023, p. 241.

64.Ibid., p. 243